

أيضا مجموع الاستثمارات « المرخص لها » في الاقتصاد ، وبلغت ٥١٢،٤١٧ مليون ليرة عام ١٩٦٨ بينما لم تبلغ الا ٢٥٢،٦١٢ مليون ليرة عام ١٩٦٧ واصبح حجمها بالنسبة لمجموع الاستثمارات ٦٤ بالمئة وهي اكبر نسبة عرفتتها ، كما يبين الجدول الثامن :

### الجدول الثامن

١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	مجموع الاستثمارات
١٠٠٠	٨٠٠	٥٣٤٤١٠٢	٤٧٥٤٩٧٢	٤٣٧٤٦٤١ « المرخص لها » (بملايين الليرات) (١)
٥٠٣٤٠٤٢	٥١٢٤٤١٧	٢٥٢٤٦١٢	٢٥٥٤٧١٠	٢٢٢٤٢٥٢ القطاع الصناعي (بملايين الليرات) (٢)
٥٠٤٣	٦٤	٤٧٤٢	٥٣٤٥	٥٠٤٨ نسبة (٢)/(١) ( بالمئة % )

المصدر : (١) ١٩٦٥ - ٦٦ - ٦٧ : التجارة والصناعة الاسرائيلية ( مجلة صادرة عن وزارة التجارة والصناعة ) ، تموز ١٩٧٠ .

١٩٦٨ - ٦٩ : اسرائيل اكونوميست ، كانون الثاني ١٩٧٠ ، ص ٢٠ .

(٢) ١٩٦٥ - ٦٦ : التجارة والصناعة الاسرائيلية ، نيسان ١٩٦٧ .

١٩٦٧ - ٦٨ - ٦٩ : التجارة والصناعة الاسرائيلية ، تموز ١٩٧٠ .

ولكن ليس حجم الاستثمارات « المرخص لها » في الصناعة هو الذي يقرر وجهة التصنيع وآفاقه في اسرائيل . ان المقياس الوحيد هو الفروع التي تعطى الاولوية في التوظيف ، اي الفروع الاستراتيجية في الاقتصاد . وهذا ما سوف نحاول توضيحه .

**ب - توزيع الاستثمارات « المرخص لها » في القطاع الصناعي :** لمعرفة سياسة التصنيع المتبعة في اسرائيل وتقديرها ، لا بد من الاجابة على السؤال التالي : ما الذي يجعل من اسرائيل دولة صناعية ؟ هل الاهتمام بالاستثمارات في فروع الصناعات الغذائية والنسيج ، ام في الفروع الاستراتيجية او الاساسية وهي الفروع المعدنية والكهربائية والكيمياوية ومبركة الالات ؟ مما لا شك فيه ان اهمية الاستثمارات الاخيرة هي التي تقرر مدى قدرة الاقتصاد الاسرائيلي ومناخه ، لان هذه الفروع الاستراتيجية تؤثر في الصناعات الاخرى اذ تتيج لها ان تتطور كما انها تساعد على انشاء صناعات جديدة . لذلك فاهمية هذه الفروع تكمن في انها تفسح المجال امام تصنيع البلد ، فصناعات الطيران مثلا وهي اهم شركة لبناء الطائرات في اسرائيل فسحت مجالات عمل لاكثر من ١٥٠ صناعة اخرى (١) . لهذا اهتم قانون تشجيع الاستثمار بهذا النوع من الاستثمار بمنحه مساعدات وتخفيضات على الضرائب ، الخ . . . فاستفادت الفروع الاساسية « المعدنية والكيمياوية » اذ بلغ حجم الاستثمارات « المرخص لها » في هذين الفرعين ٤٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات « المرخص لها » لعام ١٩٦٩ ، بينما لم تبلغ الا ٢٩ بالمئة عام ١٩٦٥ . والجدول التاسع يبين لنا الاستثمارات « المرخص لها » في هذه الفروع .

نلاحظ ان حجم الاستثمارات « المرخص لها » في الفروع الاساسية تضاعف خلال سنة واحدة اذ بلغ ٦٤٤٥ مليون ليرة عام ١٩٦٥ مقابل ١١١ مليون ليرة عام ١٩٦٦ .

(١) اسرائيل اكونوميست ، نيسان ١٩٧٠ ، ص ٩٣ .